دوافع وآليات التحول الديمقراطي في تشيلي من عام ١٩٩٠ – ٢٠٠٥

ا.م.د سعد علي التميمي
saadali@uomustansiriyah.edu.iq

إيمان ثامر حميد
thamer@uomustansiriyah.edu.iq_iman

الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية

الملخص:

يحاول البحث دراسة أهم الدوافع الداخلية والخارجية التي قادت البلاد إلى نبذ الحكم العسكري الديكتاتوري والتوجه إلى تبني التحول إلى الديموقراطية في تشيلي، كما يحاول البحث دراسة الآليات التي قامت بها الحكومات المنتخبة التي أتت بعد زوال الديكتاتورية لتثبيت عملية الدمقرطة في البلاد ومن أهمها الآليات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.استخدم الباحث منهج النظم لتوضيح وتحليل عملية التحول الديموقراطي في تشيلي بصورة صحيحة.

الكلمات المفتاحية: الدوافع ، الاليات، الحكم العسكري، التحول الديمقراطي، تشيلي.

تاريخ الاستلام : ٩/٤/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول:١٤/١١/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤

Motives and mechanisms of democratic transition in Chile from 1990-2005

Prof. Dr. Saad Ali Al-Tamimi
saadali@uomustansiriyah.edu.iq

Iman Thamer Hamid
thamer@uomustansiriyah.edu.iq

Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences

Abstract

The research attempts to examine the most important internal and external motives that led the country to renounce the dictatorial military rule and move towards embracing the transition to democracy in Chile .The study also seeks to examine the mechanisms carried out by elected governments that came after the demise of the dictatorship to stabilize the country's democratization process, the most important of which is the legal, political, economic and social mechanisms.The researcher used a systems approach to correctly explain and analyzes the process of democratic transformation in Chile.

Keywords: motives, mechanisms, governance, democratic change, Chile.

المقدمـــة :

شهدت العديد من دول العالم تحولات سياسية جذرية منذ منتصف السبعينات، إذ تغيرت أنظمتها الشمولية إلى الديمقراطية التعددية في حوالي ثلاثين دولة في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وقد كانت البيئة الإقليمية المجاورة لتشيلي مواتية ومحفزة ودافعة نحو الديمقراطية في تلك الفترة ، حيث شهدت منتصف الثمانينيات تحولات جذرية في المناخ السياسي في أمريكا اللاتينية من الحكم الاستبدادي في بيرو وبوليفيا والأرجنتين والبرازيل وأوروغواي، تاركة النظام العسكري في تشيلي باعتباره النظام العسكري الوحيد المتبقي في أمريكا الجنوبية في عزلة دولية ، وقد اتسمت هذه الموجه بسمة المد العالمي وتحقيق انتصار تلو الآخر وقد عرف هنتنجتون هذه الظاهرة بإسم الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ، مما ساهم بتأثير قوي لدى التشيليين نحو التمسك بالمسار الديمقراطي أسوة بجيرانهم؛ إذ أدى المد الواضح للتحول الديمقراطي إلى تحول السلطة السياسية من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، لقد تحولت جميع البلدان في القارة الأمريكية اللاتينية تقريبًا إلى الديمقراطية ما عدا دولة تشيلي والتي كانت تحت قيادة الجنرال أوغستو بينوشيه .

وقد شهدت نهاية الحرب الباردة تغيراً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة اتجاه تشيلي ؛ لا سيما مع انتهاء الشيوعية، وانتشار العولمة وقيمها الداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، ولتأكيد سعيها على تغيير رؤيتها اتجاه تشيلي ، رغم أنها كانت أكبر داعم للانقلاب العسكري في تشيلي، لكن بمجرد انتخاب الرئيس جيمي كارتر بدأت العلاقات الأمريكية التشيلية الدخول في مرحلة جديدة ، إذ قام بانتقاد حالة حقوق الإنسان وخفض المساعدات المقدمة لتشيلي ، كما أصبحت إدارة ريجان بحلول منتصف الثمانينيات أكثر انتقادا لسجلات حقوق الإنسان في تشيلي ، وبدأت تحفز الانتقال للديمقراطية في تشيلي مع دعم العناصر المعتدلة والصديقة معها، ، وطالبت جنرال تشيلي بإجراء الاستفتاء في وقته وشددت على ضرورة احترام اختيار الشعب بكل حزم قاطعة أمام بينوشيه وحلفاؤه كل الطرق لإفشال نتيجته.

لقد واجه التشيليون تعنتاً كبيراً من نظام بينوشيه الديكتاتوري الرافض بشدة للتنازل عن الحكم واستمرت المواجهات فيما بينهما على مدار سبعة عشر عاماً، حتى تمت إزاحته في النهاية، بعد تنصيب باتريسيو آيلوين في عام ١٩٩٠، كأول رئيس مدني منتخب لحكم البلاد منذ الانقلاب العسكري سنة ١٩٧٣ .

استطاعت الحكومات المنتخبة إعادة البلاد إلى مسارها وتحولت إلى الديمقراطية عبر الانتخابات البرلمانية والرئاسية، كما استطاعت عبر الإصلاحات الدستورية المتدرجة من تصحيح الكثير من العيوب التي اعترت دستور ١٩٨٠، وحافظت على النظام الاقتصادي الناجح الذي أسسه نظام بينوشيه، ولكي تبدأ البلاد صفحة جديدة خالية من الظلم ، كان عليها رفع الظلم ورد الحقوق وجبر الضحايا بواسطة لجنة

مختصة قامت بتعويض الضحايا بصورة مجزية ، فساهم ذلك في تحقيق القبول والرضى من قبل مكونات المجتمع التشيلي، لتبدأ مرحلة التحول إلى الديمقراطية والتعددية بصورة سليمة.

أهمية البحث :

تكمن الأهمية العلمية للدراسة بأنها تساهم في فهم عملية التحول الديمقراطي عبر دراسة دوافعه وآلياته المختلفة بصورة علمية، والتعرف على أهم العوامل التي ساعدت دولة تشيلي على رفض النظام الديكتاتوري، والتحول إلى الديمقراطية عبر خطوات مدروسة، وتأتي أهمية الدراسة في أنها قد سدت في المكتبة العربية فراغاً كبيراً ، إذ تكاد تخلو الكتابات العربية من موضوع التحول الديمقراطي في منطقة أمريكا الوسطى والجنوبية عامة ودولة تشيلي بصفة خاصة ، رغم ثراء تجربتها وتفردها في عملية التحول الديمقراطي من ناحية ، وفي شدة التشابه مع أحوال المنطقة العربية من ناحية أخرى، ولأجل الاستفادة من تجربة تشيلي الناجحة تأتي أهمية الدراسة.

إشكالية البحث :

تكمن المشكلة البحثية في هذه الدراسة حول معرفة أهم الدوافع التي ساعدت تشيلي في عملية التحول الديمقراطي، من هنا يتحدد سؤال الدراسة حول " ماهي دوافع التحول إلى الديمقراطية في تشيلي ؟ "، وأيضاً معرفة الآليات التي بواسطتها قد تحقق التحول الديمقراطي في تشيلي ، " ماهي الآليات التي ساعدت تشيلي على التحول الديمقراطي ؟ "

تساؤلات البحث :

١. ماهي الدوافع الداخلية التي ساعدت تشيلي للتحول إلى الديمقراطية ؟
٢. كيف أثرت الدوافع الخارجية على عملية الدمقرطة التشيلية ؟
٣. ماهي الآليات التي عززت عملية الديمقرطة التشيلية ؟

فرضية البحث :

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية :

توجد علاقة طردية بين الدوافع الداخلية والإسراع في عملية التحول إلى الديمقراطية في تشيلي.

للعولمة دور كبير في تبني الرأي العالمي لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان،كلما توحدت المعارضة ونظمت صفوفها ، أدي ذلك لتحول ديمقراطي سلس في تشيلي.استخدمت الحكومات المنتخبة آليات متعددة لتعزيز عملية التحول الديمقراطي في تشيلي.

منهجية البحث:

يعتبر منهج النظم من أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي ، ويعتبر النظام بأنه وحدة التحليل، ويقوم منهج النظم على مجموعة من العناصر وهي المدخلات وعملية التحويل والمخرجات

ويستخدم الباحث هذا المنهج باعتبار أن دوافع التحول الديمقراطي هي المدخلات بمختلف أنواعها ، والتي تنقسم إلى دوافع داخلية (تراجع الشرعية ، تزايد الأزمات الاقتصادية، والمجتمع المحلي)، ودوافع خارجية (انتهاء الحرب الباردة، ظهور العولمة وقيمها الداعمة لحقوق الإنسان والديمقراطية،الأمم المتحدة، الكنيسة الكاثوليكية وبابا الفاتيكان، محاكاة دول الجوار، ضغط الدول الكبرى) ، ثم يقوم الباحث بتوضيح أثر هذه الدوافع مجتمعة على عملية الدمقرطة التشيلية، ليظهر في النهاية مخرجات العملية في صورة مؤشرات أساسية يمكن من خلالها قياس مدى جودة الديمقراطية التشيلية، من ضمن هذه المؤشرات الرئيسية: المؤسساتية وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة بواسطة أحزاب متعددة ، المجتمع المدني ، الازدهار الاقتصادي، العدالة الانتقالية ودورها في المصالحة المجتمعية.

المبحث الأول

الإطار النظري للتحول الديمقراطي

يتباين ويتعدد في الأوساط الأكاديمية والسياسية استخدام اصطلاح التحول الديمقراطي Democratic Transition، أو عملية التحول الديمقراطي Democratic Transition Process، أو التحول نحو الديمقراطية Transition Toward Democracy ودرجة حدوثها، وشروط قيامها، شأنها في ذلك شأن كثير من المصطلحات السياسية الأخرى، كما توجد العديد من المفاهيم المقاربة لمفهوم التحول الديمقراطي، يستعرض هذا المبحث الإطار النظري للتحول الديمقراطي وينقسم إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي :

يشير مفهوم التحول الديمقراطي The Concept of Democratic Transition في أوسع معانيه إلى الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، فمفهوم التحول الديمقراطي يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم، أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي، مثل البنية الدستورية، والقانونية، والمؤسسات، والعمليات السياسية، فضلاً عن ذلك، فقد تشهد عملية التحول صراعات، ومساومات، وعمليات تفاوض بين مراكز القوى داخل الدول(Huntington 1991,46) .

يرى كل من مايكل و إميتشي وكاثرين أن التحول الديمقراطي هو إحداث النظام قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، إما من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي انتخابي، أو من نظام شبه استبدادي إلى نظام أكثر ديمقراطية (McFaul, M., Magen, A. Stoner, K 2007,34) إن التحول الديمقراطي يعكس حدوث عملية تبدل، أو تغيير جذري، وشامل في بنية المجتمع؛ وذلك بسبب فعل الثورات التي تحدث تأثيرات بالغة على كافة المستويات :الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية .

يختلف مفهوم التحول نحو الديمقراطية عن مفهوم الديمقراطية ، فقد وصف لويس بول التحول الديمقراطي بأنه مرحلة من تغيير النظام، تبدأ عند نقطة ما، عندما تبدأ الأنظمة الاستبدادية الشمولية بالانهيار، ووضع دستور، وهياكل ديمقراطية جديدة، وتعديل النخب السياسية لسلوكها بما يتفق مع قواعد الديمقراطية المقررة (Lewis 2005 ,405). فالتحول السياسي هو نتيجة مباشرة، أو غير مباشرة من انقسامات مهمة في إطار النظام الاستبدادي نفسه، مع انشقاقات متذبذبة بين المتشددين والمعتدلين (O'Donnell 1986,56)، فنجد أن التيار المعتدل في الدولة يهدف إلى إنشاء حكومة منفتحة، والحصول على دعم جماهيري واسع، فعندما يواجه المعتدلون محاولة التحول السياسي، يكونون أكثر استعداداً للتفاوض، والتخلي عن السلطة، بدلاً من قتال شعوبهم، بينما المتشددون في العادة يكونون مستفيدين من الوضع الراهن؛ ولذلك فهم يكرسون بقاءهم في مناصبهم من خلال تبني سياسات قمعية، للسيطرة على الشعب، من أجل منعهم من أية محاولة تهدد وجودهم في المجتمع، فالمتشددون ليس لهم استعداد ليتنازلوا، أو حتى أن يتفاوضوا مع المعارضة (Crescenzi 1999,65) .

تختلف الدول في درجة استخدام العنف، فبعض الدول تستخدم مستوى عالياً من العنف ضد مواطنيها، يفوق دولاً أخرى، فعلى سبيل المثال، المستويات المنخفضة من العنف ترتبط دائماً بالفرص السياسية التي تخفف التعبئة للاحتجاج، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية المنفتحة التي لديها مؤسسات تستوعب مطالب الشعب، بينما الدول القمعية تفتقر لمثل هذه المؤسسات، وتصنف من حيث مدى قدرتها على ممارسة العنف، و حجم الأجهزة القمعية، أو بالشرعية أو عدم الشرعية (Johnston 2012,45)، بينما يشير مفهوم الديمقراطية إلى ذلك النظام الذي يعزز الحرية الشخصية، والحقوق المتساوية، والانتخابات الحرة، أو النزيهة، فبالرغم من تعدد مفاهيم الديمقراطية، إلا إنها تصب في نفس القالب، فقد عرف هانتغتون الديمقراطية بأنها نظام سياسي يجمع بين ثلاثة متطلبات: المنافسة، والشمولية، والحريات المدنية (Doorenspleet 2000,38) .

أما ديغن فيصف الديمقراطية "بأنها حكومة من كل الشعب، وبكل الشعب بتمثيل متساو فالديمقراطية تضمن حقوق الناس لقبول أو رفض من يحكمهم، وهذا يعزز شيئين هما(Deegan 1994,67) :

أولاً: المشاركة السياسية الواسعة .

ثانياً : تسهيل الرفاهية العامة.

يرى لين جونس بأن الديمقراطية : هو ذلك النظام الذي لا يختار فيه الشخص نفسه، ولا يستطيع أحد أن يوظف نفسه بالقوة ليحكم، وبالتالي لا أحد يستطيع أن يمنح لنفسه سلطة مطلقة غير محدودة (Lynn 2014).

قدم فيش ستيفين معايير للديمقراطية شكلت أسساً لمفهوم الديمقراطية لكثير من المفكرين من بعده ، تمحورت حول : حرية واسعة، حرية الكلام، منافسة بين القادة بدون عنف ، مشاركة الأحزاب في العملية السياسية، وتشجيع كل أعضاء المجتمع السياسي للمشاركة في العملية الديمقراطية، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية فالفرق ما بين التحول الديمقراطي، والديمقراطية، هو أن الحالة في التحول الديمقراطي تستوجب انهيار مؤسسات النظام الديكتاتوري القائم، وقد يكون التحول بالطرق السلمية أو بالعنف، كما يستوجب بناء مؤسسات سياسية، وقانونية تمهد لكتابة الدستور، الذي يصون الحريات الفردية ويعمل على تطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع بالتساوي ، ويضمن إجراء انتخابات حرة نزيهة وشفافة ، فالتحول هو مرحلة مؤقتة ما بين تقويض نظام سياسي منهار، وتأسيس نظام سياسي جديد، فليس بالضرورة أن ينتج التحول السياسي نظاماً ديمقراطياً، فقد ينتج نظاماً سلطوياً جديداً ، أو ينزلق نحو فوضى عارمة Chaos ، وحرب أهلية Civil War ، بينما الديمقراطية هي نظام حكم يرسخ سيادة القانون، وعدم الانفراد بالسلطة، ويكفل الحرية للجميع في إطار انتقال سلس، وسلمي للسلطة ضمن قواعد ينص عليها دستور البلاد (Fish 2011,56)

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للتحول الديمقراطي:

إن مفهوم التحول الديمقراطي لا يعد مفهوماً مستقلاً عن المفاهيم السياسية الأخرى، بل هناك الكثير من المفاهيم المقاربة له والتي لها علاقة وثيقة به كمفاهيم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية والتغيير السياسي والتحديث السياسي؛ وسوف يتم تناول تلك المفاهيم فيما يلي :

١. الإصلاح السياسي:

وفقاً لعبد الوهاب الكيالي ، فإنه يرى أن الإصلاح السياسي هو تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلافاً للثورة على الرغم من كونهما يتفقان على تغيير الأحوال، إلا أنه ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، كما إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها (الكيالي ٢٠٦)، كما عرف قاموس أكسفورد الإصلاح السياسي بكونه يجسد تغييرا أو تبديلا في أشياء يشوبها النقصان لتصبح باتجاه الأفضل، بالأخص تلك المتعلق منها بالمؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الظالمة) ، أو يعرف بأنه (الاجتهاد لإزالة الكثير من التعسف والخطأ)، كما عرفه قاموس (ويبستر) للمصطلحات السياسية بأن المقصود من الإصلاح السياسي هو تحسين أداء النظام السياسي لغرض إزالة الفساد والاستبداد (الكيلاني ٢٠١٧ ، ٢٠٩).

٢. **التنمية السياسية:**

ارتبط مفهوم التنمية السياسية مع فكرة الدولة كونها تمثل شكل من أشكال المجتمع السياسي ولكون التنمية المفهوم الذي تتقاطع عنده العديد من الحقول المعرفية مثل الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع، ويتداخل مفهوم الإصلاح السياسي الذي برز استخدامه مع مطلع القرن الحالي مع مفهوم التنمية السياسية والذي سبق وان برز في عقد الخمسينات والستينيات من القرن الماضي، والتي يعبر عنها بأنها عملية تحديد وقياس مستوى عمق وترسيخ البناء القانوني والمؤسساتي للدولة الحديثة بما فيها أجهزتها وتنظيماتها المختلفة كما تعرف بأنها العملية التي من شأنها ترسيخ حكم مستقر تتوافر فيه الشرعية والقيادة الفاعلة بمعنى آخر إنها تجسد نمو قدرات النظام السياسي وتطورها في مجال تعبئة الموارد المادية والبشرية لتحقيق أهدافه وغاياته (الخلايلة ٢٠٠٦ ،٢٣) .

إن من الإمكان التمييز ما بين الإصلاح السياسي والتنمية السياسية، من خلال دور الإصلاح السياسي في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية بين النظام السياسي و أفراد المجتمع، والمشاركة في تصحيح توجهات المؤسسات الدستورية في دولته، في حين جاء الهدف من التنمية السياسية بتعديل وتطوير بنية النظام السياسي ليصبح أكثر فاعلية وكفاءة في مواجهة التغيرات الحاصلة، وتهدف التنمية السياسية إلى تخليص المجتمع من مظاهر التخلف السياسي ومنها أزمة تنظيم السلطة وأزمة الهوية والشرعية والتغلغل وغيرها وبناء الدولة القومية التي تتلاشى في ظلها كل تلك الأزمات ويتحقق الاستقرار السياسي واللجوء إلى الدستور لإضفاء الشرعية على المؤسسات السياسية ، كما تضمن التنمية السياسية التحول من مرحلة إلى أخرى وبشكل مرتبط بالتخصص، أما الإصلاح السياسي فيعمل على إحداث التغيير التدريجي وتعديل النظام القائم (عبدالله ٢٠٠٥، ١٧).

٣. **التغيير السياسي :**

وهو أحد المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي والذي يشير لمجمل التحولات أو التغيرات التي من الممكن أن تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات الحاصلة بين القوى السياسية وتغيير الأهداف وتأثير ذلك على مراكز القوة ليتم بموجبه إعادة توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها او دول عدة، أي انه يمثل دعوة إلى التعديل الجذري في البنى والهياكل القائمة في المجتمع ، وهو غالبا ما يمثل انتقالا شاملا وليس جزئيا في مختلف مناحي الحياة وأنشطتها، ويكون على درجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية وفق عمليتي هدم وبناء مترابطتيين (ياسين، مهدي ٢٠١٤، ٨١).

٤. **التحديث السياسي:**

هو عملية معقدة ونوع من أنواع التغيير، الهدف منها هو إحداث تغيرات عميقة وجذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية ، وقد عبر عنها لوسيان باي وزملاؤه من

خلال المعنى المنطوي عليه المفهوم وهي التحولات السياسية التي طرأت على أوربا منذ عصر النهضة، والمعبرة عن مجموعة الخصائص أو السمات الأساسية التي تميز التحديث السياسي، كما عُرف التحديث السياسي بأنه عملية تغيير عامة في المجال السياسي، مرتبطة بشكل وثيق في مجالات المجتمع الأخرى من شأنها أحداث التوسع والمركزية في القوة الحكومية، وإرساء نهج التخصص والتباين في الوظائف والبناءات السياسية، وتزايد المشاركة الشعبية في النظام السياسي(محمد و حسين ٢٠٠٧ ، ٣٨) .

المبحث الثاني

آليات التحول الديمقراطي في تشيلي

لاشك أن أي عملية تغييرية تحويلية واعية، تتطلب إعدادا مسبقا ، يستدعى وجود آليات معينة، وبهذا، فقد بات أي تحول ديمقراطي مرهون بوجود آيات داعمة له، اعتبرت أساسية لأي مشروع تغييري. يناقش هذا المبحث آليات التحول الديمقراطي في تشيلي، ويضم أربعة مطلب وهي كالتالي:

المطلب الأول: الآليات القانونية للتحول الديمقراطي في تشيلي

وهي تعني الترتيبات الدستورية والنصوص القانونية لتحقيق عملية التحول الديمقراطي ، وهذه الآليات تنقسم إلى نوعين، أحدهما متعلق بالسلطة والآخر متعلق بالأفراد(تيوريل ٢٠١٩، ٢٢٣) .

١. الآليات الدستورية المتعلقة بالسلطة:

إن التحول الديمقراطي يستلزم توفر آليات دستورية متعلقة بالسلطة وسوف يتم ذكرها فيما يلي :

أ. وجود دستور مكتوب وبطريقة ديمقراطية :

اتسمت عملية التحول الديموقراطي في تشيلي منذ البداية بالطابع المؤسسي ، فبعدما فازت المعارضة بنتيجة استفتاء ١٩٨٨ ، بدأت عملية التحول للديمقراطية في إطار الهيكل القانوني لدستور ١٩٨٠ ، رغم وجود العوائق القانونية والجيوب الاستبدادية المنصوص عليها فيه ، إذ أجريت الإصلاحات في الفترة مابين فترة١٩٩٠ حتى٢٠١٠، فقد شمل الإصلاح إلغاء النظام القانوني للأعضاء المعينين ومقاعد مدى الحياة الخاصة بمجلس الشيوخ، تغيير في تركيبة مجلس الأمن لصالح المدنيين وتقليص سلطاته ، استعادة سلطة رئيس تشيلي لإقالة القائد الأعلى للقوات المسلحة ومدير قوات الشرطة الوطنية ، تعديل في تشكيل المحكمة الدستورية ، تعظيم صلاحيات مجلس النواب للإشراف على السلطة التنفيذية ، تقليص مدة ولاية الرئيس من ست سنوات إلى أربعة سنوات دون إعادة انتخاب متتالية ، إلغاء الجلسات الاستثنائية للكونغرس ، وتعظيم حماية حقوق الإنسان (إبراهيم ٢٠١٣، ٥٩).

ب. **مبدأ الفصل بين السلطات:**

يقود هذا المبدأ الذي يعتبر من أساسيات التحول الديمقراطي إلى توزيع وظائف الدولة الثلاث على هيئات ثلاث تتولى كل منها وظيفتها بشكل مستقل (بشكل نسبي)عن السلطتين الأخيرتين، كي يكون لدينا ثلاث سلطات وهي : التشريعية والتي يمارسها البرلمان والتنفيذية التي تمارسها الحكومة ، والقضائية التي تمارسها المحاكم ، ثم تنظيم العلاقة بينهما(دلة ٢٠١٤، ٩).

ج. **استقلال السلطة القضائية :**

توالت الدساتير الوطنية في حرصها على استقلال القضاء بدءً بالقانون الأساسي لعام١٩٢٥وانتهاء بدستور جمهورية تشيلي لعام ١٩٨٠ المعدل في ٢٠٠٥، حيث تناول استقلال القضاء في الفصل السادس تحت عنوان(السلطة القضائية) ، حيث نصت المادة ٧٦: " يعود للمحاكم المحددة بموجب القانون حصراً الاطلاع على القضايا المدنية والجنائية ومعالجتها والأمر بتنفيذ الأحكام. لا يحق لرئيس الجمهورية أو الكونغرس، بأي حال من الأحوال، أن يمارسا الوظائف القضائية أو يتوليا معالجة القضايا العالقة أو يراجعا قرارات المحاكم أو محتوياتها أو يعيدا إحياء الإجراءات المغلقة " (قسوم ٢٠١٨، ٧٣) .

أصبحت تشيلي الآن تتميز بدرجة عالية من احترام القانون، فكافة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة والهيئات الإدارية الرسمية تتم بدقة وفقا للتشريعات ، كما تتمتع السلطة القضائية في تشيلي باستقلالية تامة ، وتلتزم بأداء وظائفها بشكل عادل ونزيه ، مع وجود آليات قانونية للمراجعة القضائية للأفعال التشريعية والتنفيذية (Jesper 2019, 38).

د. **النزاهة الانتخابية:**

في الواقع يعود الإطار التنظيمي المشرف على العملية الانتخابية في تشيلي إلى عهد الديكتاتورية ، فقد حاول بينوشيه إضفاء الشرعية على حكمه والتحفيز مشاركة المواطنين في استفتاء ١٩٨٨ فقام بإنشاء المحكمة الدستورية التي أنشأت بحكم اختصاصها المحكمة الانتخابية للإشراف على العملية الانتخابية والفصل في كافة القضايا المتعلقة بها ، كما أنشأت جهاز خدمة الانتخابات كهيئة انتخابية مستقلة ، تتولى مهام الإشراف الإداري للعملية الانتخابية في تشيلي (Spooner 2011,86) .

الآليات الدستورية الخاصة بالأفراد :

هناك آليات دستورية خاصة بأفراد الشعب، وهي كالآتي:

١. **الثقافة السياسية :** لقد تعززت تلك الثقافة لدى المواطن التشيلي في السنوات الماضية من خلال الممارسات الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور ، حيث يؤكد على حرية الرأي والصحافة ، ولا يوجد أى تهديد للصحفيين ، كما تمت إزالة كافة الأحكام التي أعاقت تغطية بعض القضايا في عام ٢٠٠٥، حيث منح لجميع المواطنين حقوقا واسعة النطاق في المعلومات المتعلقة بمؤسسات الدولة،

كما أن حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع مكفولة دستورياً وغير مقيدة بحكم الواقع (شعبو ٢٠٢٣ ، ١٥).

٢. **التعددية :** لقد عبرت المبادئ الدستورية في تشيلي عن الالتزام به فهي تضمن الالتزام بالتعددية السياسية وحق التجمع السلمي وتؤكد على أن رئيس الجمهورية المنتخب يبقى لمدة أربعة سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه لفترة رئاسية تالية ،كما يتم انتخاب أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بصفة دورية.

٣. **التداول السلمي للسلطة :** لقد عبرت المبادئ الدستورية في تشيلي عن الالتزام به فهي تضمن الالتزام بالتعددية السياسية وحق التجمع السلمي وتؤكد على أن رئيس الجمهورية المنتخب يبقى لمدة أربعة سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه لفترة رئاسية تالية ، كما يتم انتخاب أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بصفة دورية (Bremmer 2006,54).

مما سبق يتضح بأن تشيلي قد التزمت منذ عودتها للديمقراطية باحترام القانون والعمل وفق نصوصه ، وبما يتناسب مع معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان وفق الآليات المناسبة، ولأجل ذلك غيرت الدستور ليكون ملائما لتطلعات الشعب في الحرية والتعددية والتنمية.

المطلب الثاني : الآليات السياسية

تُعد التجربة التشيلية في التحول الديمقراطي من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة خاصة بعد نجاح الأحزاب في حسم الصراع الدائر مع الجيش لصالحها، وإرساء أسس نظام الحكم الديمقراطي ، من خلال تداول سلمي للسلطة بين الأحزاب المختلفة، كما أنها حققت قدرا كبيرا من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في ذات الوقت، حتى أضحت نموذجا يُحتذى به لدول أمريكا اللاتينية (تيللي ٢٠١٠, ٤٣).

سعت الأحزاب السياسية التشيلية للتخلص من الحكم العسكري، وإقامة نظام ديمقراطي من جهة أخرى، وذلك عبر استخدام آليات سياسية متعددة سوف يتم ذكرها فيما يلي (ربيع ٢٠٠٢, ٣٨):

أولاً :التحالفات :

دعت الأحزاب إلى تشكيل تحالفات فيما بينها كي تستطيع أن تحشد قواها وتحقق مطالبها بصورة أفضل تنظيماً ، تمثلت القوى السياسية المؤثرة على التحول الديمقراطي في تشيلي بصورة أساسية في ثلاثة قوى رئيسية، أولها الجيش وثانيها التحالف من أجل التغيير وهو تحالف حزبي يقدم نفسه كحامي ومدافع عن إنجازات النظام العسكري، وثالثهما تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية، وهو التحالف المناهض لتوجهات الجيش، وفيما يلي تعريف بأطراف النزاع :

١. **الجيش :** سعى الجيش إلى احتكار السلطة، وتهميش الأحزاب السياسية وإحكام قبضته على الدولة، وعمل على الاحتفاظ بالحكم خلال الفترة من ١٩٧٣_١٩٩٠ من خلال اتباع السياسة التالية(لوثر ٢٠١١، ١٤٣):

- **الترويج لفكرة" الديمقراطية المحمية** (Protected Democracy) لتبرير تدخل الجيش في الحياة السياسية، وهو مفهوم صكه بيونشيه، ويهدف بصورة أساسية إضعاف قوة الأحزاب

السياسية في مواجهة الجيش، ووضع قيود دستورية على قدرة المدنيين على اتخاذ القرار. وعلى الرغم من محاولة الجيش إجراء بعض الإصلاحات الشكلية، إلا أنه لم يكن يتمتع بشعبية كبيرة لدى المواطنين نتيجة تزايد انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت خلال فترة الحكم العسكري(Constable, Valenzuela 1991,76) .

٢. **التحالف من أجل التغيير** وهو تحالف ليبرالي، برئاسة سبيستيان باينيرا الذي أصبح رئيسا لتشيلي في ١١ آذار ٢٠١٠ ويضم هذا التحالف عدة أحزاب أهمها : حزب التجديد الوطني، والذي تأسس عام ١٩٨٧ وينتمي إلى يمين الوسط تحت زعامة باينيرا نفسه، كما يضم أيضا الحزب الذي يعتبر الأكثر محافظة وهو حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل ، والذي تأسس عام ١٩٨٣ بقيادة جيمي جوزمان

المُنظر الأيديولوجي لديكتاتورية بينوشيه، وقد قدم الحزب نفسه على أنه المدافع والحامي لإنجازات النظام العسكري، وخاصة النموذج السياسي والاقتصادي الذي وضعه الجيش(Barros 2002,28) .

٣. **تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية** : يمثل هذا التحالف تيار(يسار الوسط)، ويضم مجموعة من الأحزاب هي الحزب الديمقراطي المسيحي (PDC) وهو حزب وسطي، والحزب الاشتراكي (PS) وهو حزب يسار الوسط، وحزب الديمقراطية (PPD) ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الراديكالي(PRSD)، ويشكل الديمقراطيون المسيحيون، والحزب الاشتراكي، الجناحين الرئيسيين لهذا التحالف، وقد نجح هذا التحالف في الوصول إلى سدة الحكم من خلال الانتخابات خلال الفترة من عام١٩٩٠ وحتى ٢٠١٠، ولأربع فترات رئاسية تولى كل منها أحد رؤساء الأحزاب المُنضوية تحت الائتلاف، كما هو موضَح بالجدول التالي(Spooner 2011,81):

جدول (١) :تداول تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية للسلطة

الرئيس	فترة الحكم	الحزب	الائتلاف
باتريسيو أيلوين (Patricio Aylwin)	آذار١٩٩٠_آذار١٩٩٤	الحزب الديمقراطي المسيحي (PDC)	تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية
إدواردو فراي رويز تاجل (Eduardo Frei Ruiz-Tagle)	آذار١٩٩٤_آذار٢٠٠٠	الحزب الديمقراطي المسيحي (PDC)	تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية
ريكاردو لاجوس (Ricardo Lagos)	آذار٢٠٠٠_آذار٢٠٠٦	الحزب الاشتراكي (PS)	تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية
ميشال باشيليه (Michelle Bachelet)	آذار٢٠٠٦_آذار ٢٠١٠	الحزب الاشتراكي (PS)	تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية

المصدر: (Spooner 2011,81)

ثانيا: توظيف نتائج استفتاء ١٩٨٩

تم إجراء هذا الاستفتاء عام ١٩٨٩ وفقاً لما نص عليه دستور عام ١٩٨٠، من تقديم المجلس العسكري مرشحه لرئاسة تشيلي لمدة ٨ سنوات في عام ١٩٨٨ ، وقد خسر بينوشيه الاستفتاء في تشرين الأول١٩٨٨ مما مثل فرصة ثمينة للعناصر المؤيدة للديمقراطية في المجتمع للتحرك بصورة مشتركة، فقد قامت كل الأحزاب السياسية – باستثناء بعض الأحزاب الداعمة للجيش كالاتحاد الديمقراطي المستقل وحزب التجديد الوطني – بالتحالف معا لمعارضة النظام العسكري، ونجحوا في حشد الناس للتصويت ب "لا "لرفض التمديد للحكم العسكري وذلك بأغلبية ٥٤% في مواجهة ٤٣% صوتوا ب" نعم "في الاستفتاء، وهو ما اضطر النظام العسكري للقبول بانتخابات متعددة الأحزاب وأعطى الناخبين الفرصة لإسقاط النظام الديكتاتوري(تيوريل ٢٠١٩, ٢٢٨) .

ثالثا: الانتخابات

أجريت الانتخابات في ديسمبر ١٩٨٩ لجميع مقاعد البرلمان الجديد المكون من مجلسين المنصوص عليه في دستور عام ١٩٨٩المعدل ، ودفع تحالف يسار الوسط (Concertación) بمرشحه باتريسيو أيلوين الديمقراطي المسيحي، والذي نجح على منافسيه؛ ولكن كان النظام الانتخابي الذي صممه بينوشيه قد كفل لليمين المتعاطف إلى حد كبير مع بينوشيه تمثيلاً بشكل زائد في البرلمان ، بطريقة يمكن أن تمنع أي إصلاح للدستور، وكان هذا التمثيل الزائد حاسما بالنسبة لحزب الاتحاد الديمقراطي للحصول على مقاعد في البرلمان وتأمين مستقبله السياسي ، وبعدها أعلن بينوشيه عن رضائه عن الانتخابات،وقد فاز في مجلسي النواب والشيوخ تحالف يسار الوسط كونسرتاسيون، ثم تلاه تحالف الديموقراطية والتقدم ، بينما احتفظ الجنرال بينوشيه بمقعده في مجلس الشيوخ، مع تعيين تسعة أعضاء من قبل النظام العسكري المنتهية ولايته بموجب قانون١٩٨٠ (Oxhorn 1995,175).

ترشح للرئاسة في ديسمبر ١٩٩٣ستة مرشحون من أحزاب مختلفة ، وتم ترشيح إدواردو فراي رويز تاغل من تحالف الائتلاف الحاكم يسار الوسط (كونسيرتاسيون)، بينما دعم تحالف الديمقراطية والتقدم المرشح المستقل آرتورو أليساندري بيسا، وتم انتخاب إدواردو فراي تاغل رئيساً للبلاد، أما في الانتخابات البرلمانية فقد فاز في مجلسي النواب والشيوخ تحالف يسار الوسط كونسرتاسيون ، وتبعه تحالف الديمقرطية والتقدم ، كما احتفظ الجنرال بينوشيه بمقعده في مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى الأعضاء التسعة المعينين من قبل النظام العسكري(أنجل و ريج ٢٠٠٦).

نال في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧ تحالف يسار الوسط كونسرتاسيون أكثر المقاعد في مجلسي النواب والشيوخ متقدما على تحالف الديمقرطية والتقدم ونال حزب تشيلي ٢٠٠٠ على مقعدين في مجلس النواب وذلك لأول مرة في تاريخه(كيدزيا ٢٠١٤، ٧٣) .

أجريت الانتخابات الرئاسية في عام١٩٩٩؛إذ تنافس فيها ستة مرشحين، من بينهم إمرأتان ترشحتا لأول مرة ، وفاز ريكاردو لاغوس مرشح حزب من أجل الديمقراطية التابع لائتلاف يسار الوسط بنسبة ٥١% ، أما في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠١ فقد واصل تحالف يسار الوسط كونسرتاسيون تقدمه في عدد المقاعد التي تحصل عليها في مجلسي النواب والشيوخ مقارنة بتحالف الديمقرطية والتقدم ، بالإضافة إلى الأعضاء التسعة المعينين والرئيسين السابقين في مجلس الشيوخ (أنجل و ريج ٢٠٠٦). كما أجريت الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٥، وقد تنافس فيها أربعة مرشحين، لم يحصل أى منهم على الأغلبية المطلقة، مما أدى إلى جولة الإعادة بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى عدد من المصوتين، ففازت باشيليت ب٥٣,٥% من الأصوات،لتصبح بذلك أول رئيسة لتشيلي في تاريخها، وفي الانتخابات البرلمانية تصدر تحالف يسار الوسط كونسرتاسيون بعدد المقاعد في مجلسي النواب والشيوخ ، ثم تلاه تحالف الديمقرطية والتقدم مع احتفاظ الأعضاء التسعة المعينين والرئيسين السابقين بمقاعدهم Noami (2005,165).

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية

احتفظ الاقتصاد التشيلي بمتوسط نمو يقترب من٥%سنويا على مدار السنوات التي أعقبت عام١٩٩٠ والذي شهد نهاية الديكتاتورية، لكن مسيرة الصعود لم تكن وليدة اللحظة ، إنما كانت نتاج لمسار قوي وطويل الأجل لعقود من الإصلاحات التي أجرتها حكومات تشيلي المتعاقبة ، والتي اشتملت على تحسين نظام الضمان الاجتماعي ، إضافة إلى سياسات تحرير التجارة والتي شملت مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية على مرحلتين ، وكذلك توقيع مجموعة من الاتفاقيات للتجارة الحرة ، إذ منذ تلاشي الأزمة المالية التي حدثت في تشيلي في الثمانينات لم ينكمش اقتصادها سوى مرة واحدة كانت عام ١٩٩٠ تزامنا مع انخفاض أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية نتيجة للأزمة المالية العالمية آنذاك بواقع ٠.٥% ، ولكن سرعان ما تعافى اقتصادها مرة أخرى(البوشي ٢٠١٩،٤٣).

مقومات نجاح التجربة الاقتصادية التشيلية:

هناك عدة عوامل قد ساعدت في إنجاح التجربة الاقتصادية التشيلية ومن أبرزها هي :

١. تدخل الدولة في رسم السياسات التنموية

يعود جزء كبير من مقومات نجاح تجربة تشيلي الاقتصادية إلى تدخل الدولة في السياسات التنموية ، واتباع آليات السوق الحرة المقننة والتي تعتبر نتاج واضح للعهد القديم من السياسات الاشتراكية وتدخل الدولة في الإنتاج ، إذ أن الدولة قد اتبعت عددا من الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير منتجات جديدة للسوق ، معالجة مخاطر رأس المال، التطوير الفني والتقني لرأس المال البشري (أبوعمرة ٢٠١٤، ٥٣).

٢. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

يعتبر التشجيع على زيادة معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي عاملا إضافياً في دفع الاقتصاد الوطني للتقدم ، إذ أسهم الاستثمار بنحو ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤ ، ويعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر في تشيلي على الصناعات الاستخراجية ، تليه الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ومنذ بداية التسعينيات بدأت تشيلي في اتباع سياسات السوق الحرة ، وتم توحيد التعريفة الجمركية عند مستوى ١٥% ثم خفضها إلى ٦% ، ومنذ ذلك الحين بدأت تشيلي في اتباع سياسة خارجية حرة للتجارة إقليما ودوليا، إذ تحتل تشيلي المرتبة الحادية عشر في تصنيف الحرية الاقتصادية في العالم ، والمرتبة ٣٧ في تصنيف تقرير ممارسة الأنشطة الاستثمارية الصادر عن البنك الدولي ، كما أنها الدولة الوحيدة من دول أمريكا الجنوبية التي تتمتع بعضوية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، إذ أن قوة المؤسسات وخلق المناخ الملائم للاستثمار في تشيلي قد انعكس بشكل كبير على جعل اقتصاد البلد يحقق المرتبة الأولى في النجاحات على مستوى أمريكا اللاتينية(منجيد ٢٠١٠، ٥٩) .

٣. الخصخصة والتطوير المؤسساتي

عملت الحكومات الديمقراطية التي جاءت بعد الحكم الدكتاتوري العسكري في التسعينيات على تعميق جهود الخصخصة مع تبنيها لمعايير أعلى للشفافية ، والتنافسية في إجراء العطاءات ، إضافة إلى التسعير العادل ، كما منحت أولوية لصياغة وتنفيذ القواعد والقوانين التنظيمية الحديثة والأكثر ملائمة ، مما انعكس على زيادة عائدات البلاد من حيث الكم والقدرة الشرائية أيضاً ، وفقا لتقارير البنك الدولي (مهنا ٢٠٠٥، ٦٨).

تنمية رأس المال البشري

ومن أجل الارتقاء بالقدرة التنافسية لاقتصاد دولة تشيلي ، ركزت الحكومات الديمقراطية بعد عام ١٩٩٠ وبوقت مبكر على تحسين كفاءة الاقتصاد الجزئي في ثلاثة مجالات رئيسية تمثلت بتحسين البنية التحتية ، ثم تطوير رأس المال البشري وتنمية الإنتاجية ، وأخيرا تعزيز المؤسسات الاقتصادية ، لذا ومن أجل ذلك قامت الحكومة بدعم جودة التعليم وزادت من الميزانيات المخصصة له، بالإضافة إلى وضع خطة شاملة لإصلاح هذا القطاع ، اشتملت على تدريب وتطوير الكادر التدريسي ، تطوير شامل لجميع المناهج الدراسية ، زيادة ساعات الدراسة في البلاد(Negretto 2017, 87) .

لقد استطاعت تشيلي أن تكون أنموذجا يحتذى بها لأنها بالفعل قد صنعت معجزة اقتصادية ، وذلك بناءً على النسب والاحصائيات فقد تمكنت من تحقيق إنجاز واضح على مستوى الهدف الأول من أهداف الألفية الثانية للتنمية والذي يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع ، مما انعكس على تطور البلد في كافة الميادين وخصوصا في مجال السلطة والحكم ، حيث سهل هذا الأمر في التحول إلى الديمقراطية والحكم الرشيد (مكطوف ٢٠٢٢، ٢١).

المطلب الرابع: الآليات الاجتماعية :

يوجد في تشيلي عدد كبير من الجمعيات والمنظمات المستقلة وذاتية التنظيم كالمجموعات الأكاديمية والجماعات المهنية ، وتتصف الجمعيات التشيلية بأنها ذات تباينات كبيرة في المتانة والقوة التنظيمية ، يرجعها البعض لعدم المساواة الاجتماعية، ومن أبرز رموز المجتمع المدني في تشيلي هي الكنيسة الكاثوليكية والتي لها تأثيرا كبيرا على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في تشيلي، وقد قامت بدور كبير في مجابهة نظام بينوشيه ، وكان لزيارة البابا في عام ١٩٨٧ تأثير عميق ساعد في تسريع التحول الديمقراطي ، كما كانت الاحتجاجات الطلابية من أهم الحركات الاجتماعية التي شهدتها البلاد نتيجة للسياسات النيوليبرالية المطبقة في تشيلي ، حيث انتظمت إضرابات وتظاهرات ضخمة في كافة أنحاء البلاد معربين من استيائهم العام ضد النظام الدكتاتوري ، ومطالبين بعودة الديمقراطية مرة أخرى، وتتميز الحركة الطلابية في تشيلي بوجود نقابة وطنية مركزية تتمثل في كونفدرالية طلاب تشيلي CONFECH التي تشكل آلية أساسية لتكثيف مطالب الطلاب وضمان التنسيق على الصعيد الوطني بين مختلف المؤسسات ، العمومية والخاصة ومراكز التكوين التقني والمعاهد المهنية . (1999 Reiff).

لاشك أن نظام بينوشيه الدموي قد ترك آثاراً اجتماعية سيئة للغاية بسبب سجله الإجرامي وتنكيله بالمعارضين وعوائلهم، وقد سعت الحكومات المدنية التي أتت بعد إزاحة حكم بينوشيه إلى تنفيذ مشروع المصالحة الوطنية بواسطة تحقيق العدالة عن طريق كشف الحقائق ، ومن ثم جبر الضرر ليعود للمجتمع لبتشيلي تماسكه وتبدأ صفحة جديدة خالية من الانتهاكات والظلم والعنف (Constable, Valenzuela 1991, 59)، وقد تم ذلك بواسطة خطوتين وهما:

الخطوة الأولى وهي تشكيل لجنة تقصي الحقائق والكشف عن الانتهاكات :

فاز مرشح الرئاسة بتريشيو أيلوين في ٢٨ نيسان ١٩٩٠، والذي نص على تشكيل لجنة عرفت بلجنة ريتغ أو اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة (Rettig Commission) ، وكان الغرض من هذه اللجنة مساعدة الشعب للتوصل إلى فهم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال حكم الجنرال بينوشيه ، وكان الغرض هو مساعدة الشعب لتحقيق المصالحة لاسيما بين المسؤولين عن تلك الانتهاكات وأسر ضحايا الاغتيال والاختفاء القسري (Landman, Carvalho 2009,92) ،وقد تم تحديد أهداف عمل هذه اللجنة بهذه النقاط:

١. رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتكوين صورة شاملة عن حقيقة الأحداث وظروفها.
٢. جمع المعلومات والأدلة كافة والتي من شأنها أن تساعد على التعرف على الضحايا بالأسماء وتحديد مصيرهم وأماكن وجودهم.
٣. التوصية باتخاذ إجراءات أجبر الضرر وتعويض عوائل الضحايا بصورة عادلة.

٤. التوصية باتخاذ إجراءات وتدابير إدارية وقانونية تحول دون تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل (Brysk, Shafir 2007,87).

الخطوة الثانية إجراءات جبر الضرر:

صدر التقرير النهائي والمفصل للجنة الوطنية التشيلية الحقيقة والمصالحة في شباط ١٩٩١ بعد عمل امتد قرابة تسعة أشهر ركز على انتهاكات حقوق الإنسان التي أدت إلى حالات وفاة واختفاء خلال فترة الحكم الديكتاتوري العسكري ، ليصبح التقرير مشهوراً لكونه أول تقرير وثق حالات الإخفاء القسري وتصدره للجنة تحقيق وطنية ، كما أقرت كل الأحزاب التشيلية عقب نشر التقرير بصحة الوقائع التي تم التحقيق بها على الرغم من بعض الخلافات حول تأويل بعض الأحداث تاريخيا ، كما تم الاعتراف بمعالجة قضية المفقودين الذين قدرت اللجنة أعدادهم بحوالي ٣٤٠٠ تقريبا كعنصر أساسي في عملية المصالحة الوطنية بعد العودة إلى الديمقراطية ، كما اقترحت اللجنة ضمن توصياتها النهائية الصادرة عنها ثلاثة أنواع من التعويضات للضحايا وأسرهم كما يلي(مرتضى ١٩٩٢ ، ٣٨) :

١. التعويضات الرمزية الهادفة إلى رد الاعتبار.
٢. التعويضات ذات الطبيعة القانونية والإدارية الهادفة لحل القضايا المرتبطة بالوفاة ك(الإرث ، نيابة قانونية عن القاصرين أبناء الضحايا) .
٣. التعويضات المساعدة وتعويضات التأهيل الاجتماعي والرعايتين الصحية والتعليمية.

وتعتبر تجربة تشيلي من أنجح تجارب تنفيذ برامج جبر الأضرار، إذ ساعدت التعويضات التي تم تطبيقها بناءً على توصيات التقرير النهائي للجنة كشف الحقائق على تحقيق القبول والرضى من قبل مكونات المجتمع التشيلي ، وهكذا تهيأت البلاد لدخول مرحلة الديمقراطية والتعددية بعدما استطاعت أن ترسي معالم المصالحة الوطنية الحقيقية بين أفراد الشعب وتحملت بشجاعة دفع كافة التكاليف لطي صفحة الماضي بكل ما فيه من ظلم واستبداد وبدء مرحلة جديدة تسودها قيم العدالة والحرية والتنمية(خير الدين ٢٠٠٥، ٥٨).

المبحث الثالث

دوافع التحول الديمقراطي في تشيلي

إن الاهتمام بموضوع التحول نحو الديمقراطية ودوافعه يأتي كرد فعل ونتيجة للأزمة العميقة التي تعيشها الأنظمة التسلطية التي فقدت المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية السياسية والاقتصادية والدولية ، وهذا التحول يتأثر بدوافع داخلية وخارجية تؤثر عليه بدرجة كبيرة . يقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول : الدوافع الداخلية

إن أهم الدوافع الداخلية لرفض الديكتاتورية العسكرية وتبني نظام ديمقراطي في تشيلي هي كالتالـي :

١. انهيار شرعية نظام الجنرال بينوشيه:

إن ذاكرة الشعب التشيلي لم تنس البتة بأن الجنرال قد وصل للحكم عن طريق انقلاب عسكري قاده بنفسه، وبالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للسيطرة على حكم البلاد ، حيث قدم بينوشيه نفسه في صورة المنقذ الذي جاء لينتشل البلاد من الدمار الذي لحق به من جراء سياسات الليندي اليسارية، فقد تحرك الجيش بسرعة فائقة من أجل اعتقال أعضاء الأحزاب السياسية اليسارية والنقابات العمالية ، والنشطاء السياسيين الآخرين ، كما قامت بإعدام الكثير منهم عبر إجراءات مسيسة.(منجيد ٢٠١٠، ٩)

إن أهم ملامح عهد نظام بينوشيه هو التفرد المطلق بالسلطة وعدم السماح بأى صوت مخالف له ، إذ قام بحظر الأحزاب السياسية ، واستخدمت الحكومة العسكرية أبشع الطرق للتنكيل بمعارضيها فتنوعت أساليبهم بين التعذيب أو السجن أو النفي أو الاغتيالات (Negretto 2021,21) ، ثم قام النظام في ١٩٨٧ بإصدار قانون العفو الذاتي لإضفاء الطابع الرسمي على تبرئة قوات الشرطة والجيش من أي جرائم توجه إليهم من قبل القضاء فيما بعد ، ثم قام بينوشيه بإصدار دستور ١٩٨٠ حتى يقلل الانتقادات الموجهة إليه من قبل المجتمع الدولي مع تهدئة الوضع المحلي أيضا ، وقد ساعد هذا الدستور النظام في استمرار حكمه للبلاد لثماني سنوات جديدة على أن يكون هناك استفتاء عام ١٩٨٨ حول التمديد له لثماني سنوات أُخر(Negretto 2017,145) .

في النهاية استطاعت القوى اليسارية بالتحالف مع المحافظين المسيحيين في التجمع لإسقاط استمرارية حكم بينوشيه عن طريق الاستفتاء (Partlett 2012,128) .

٢. الأزمات الاقتصادية وتزايد دعاوي الديمقراطية :

عانت السياسة الاقتصادية في شيلي من التضخم المزمن والنمو الاقتصادي المحدود الذي عاشته البلاد من بعد فترة الانقلاب العسكري في عام ١٩٧٣، وبعد عامين من حكمه، بدأ بينوشيه بتطبيق نمط السياسات النيوليبرالية الجديدة مع استخدام علاج الصدمة الموصى به من قبل ميلتون فريدمان، وقد اعتمدت تلك السياسات على ثلاثة اتجاهات رئيسية : تحرير الأسعار والسوق المحلية، فتح السوق المحلية أمام التجارة الخارجية وعمليات التمويل الأجنبي والحد الشديد من تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي(مالكي وآخرون:٢٠٠٩:١٥٢) ؛ إذ أطلق أنصار الطريقة النيوليبرالية ومؤيدو الديكتاتورية على هذه الفترة بالمعجزة الاقتصادية ، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة ٦,٦% سنويا، كما أفسحت سياسة علاج الصدمة الطريق أمام الاقتصادي التشيلي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ، ومع ذلك،

سرعان ما انهارت فترة "الازدهار" في أواخر السبعينيات عندما ضربت أزمة اقتصادية تشيلي، وفي بداية الثمانينيات أدت هذه السياسة الاقتصادية التحررية في رفع سقف الدين الوطني، مما ساهم بدرجة كبيرة في تباطؤ تكوين رأس المال (Constable,Valenzuela 1991,54).

نتيجة لهذا التخبط الاقتصادي الذي مرت به البلاد ، بدأت الاحتجاجات والمظاهرات في عام ١٩٨٣ ضد النظام العسكري ؛ فأحس بينوشيه بالقلق من تصاعد الاحتجاجات وحركات المعارضة ضده في مختلف الجبهات ، فقام بفتح حوار مع أحزاب المعارضة اليمينية والوسطية، في تلك الظروف توحدت المعارضة الديمقراطية في عام ١٩٨٣ فيما يسمى بالتحالف الديمقراطي للأحزاب الوسطية واليمينية، ثم أعقبه ما يسمى بالوفاق الوطني للانتقال إلى الديمقراطية في عام ١٩٨٥، والذي استطاع استقطاب أجنحة معتدلة من الاشتراكيين وبدأ في المطالبة بالعودة إلى تبني النهج الديمقراطي في حكم تشيلي (العاتي ٢٠١٩ ، ١٨٨).

٣. تنامي المجتمع المدني التشيلي والدعوى للديمقراطية :

يوجد في تشيلي عدد كبير من الجمعيات والمنظمات المستقلة وذاتية التنظيم ، لقد أصبح المشهد التنظيمي للمجتمع المدني في تشيلي متباينا بشكل متزايد منذ العودة إلى الديمقراطية ، فغالبا ما تقدم المنظمات البيئية والاجتماعية ، وكذلك المجموعات الأكاديمية والجماعات المهنية ، مقترحات جوهرية لإصلاح السياسات التي تسهم بشكل إيجابي في مناقشات السياسات والإصلاحات الحكومية ، كما تتصف الجمعيات التشيلية بأنها ذات تباينات كبيرة في المتانة والقوة التنظيمية ، يرجعها البعض لعدم المساواة الاجتماعية ، وسوف يتم ذكر دور مؤسسات المجتمع المدني كأحد أبرز التنظيمات المجتمعية التي ساهمت في الضغط على نظام بينوشيه (Negretto 2021,29):

أ. النقابات العمالية :

حل بينوشيه النقابات العمالية في بداية حكمه وتفنن نظامه في استخدام أساليب تفتيت وتفريق العمال لتسهيل قمعهم ونشر الذعر بين الناس، ورغم العنف والخوف الذي منع الناس من التظاهر لنحو ١٠ سنوات، بدأت الجماهير تحتج وشرعت النقابات بالتأثير ثانية في عام ١٩٨٣ بعد ظهور الأزمات الاقتصادية التي اشتعلت في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ ومع أن الديكتاتور حاول إضعاف المنظمات النقابية إلا أنها ظلت في مقدمة المعارضة، وساهمت هذه النقابات ولا سيما اتحاد عمال النحاس (CTC) بقيادة رودولفو سيغيل، بنمو الاحتجاجات الشعبية ضد النظام (فاراس ٢٠٢١، ٢٥).

ب. المؤسسات التعليمية :

قام نظام بينوشيه بحظر النشاط الطلابي وألغى اتحاداتهم المختارة من قبل الطلاب في المدارس الثانوية في سانتياغو، وفي جامعة تشيلي، والتي تعتبر أكبر وأهم مؤسسة للتعليم والتعلم والبحث في البلاد ، بدأ النضال من أجل التمثيل الطلابي الديمقراطي في الجامعة، والحملة المقابلة لها في المدارس الثانوية

؛ إذ أن الخطوة الأولى الأساسية في مقاومة الطلاب لحكم الجنرال بينوشيه الاستبدادي كانت إعادة تأسيس حقهم في حرية التجمع ، وأعقب ذلك إنشاء شبكات من التجمعات المنفصلة، والتي توحدت بعد ذلك في حركات واحدة ؛ إذ تبنى طلاب المدارس والجامعات ذوو التوجهات المعارضة نهجاً ديمقراطياً مباشراً في اتخاذ القرار، ضمن هيكل متعدد الأطراف ضم الناشطين الحزبيين وغير الحزبيين(هاغوبيان ٢٠٠٥،١٧٦)، ثم قامت هذه الهيئات بتنسيق مساهمة الطلاب في الاحتجاجات الوطنية الرئيسية بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٦ ، جنبًا إلى جنب مع أقرانهم الشباب من مدن الصفيح في سانتياغو González (2020,188).

٤. دور المؤسسة الدينية في التحول الديمقراطي في تشيلي:

سوف يتم ذكر دور الكنيسة الوطنية ؛ ومن ثم دور الكنيسة الكاثوليكية الأم في الفاتيكان برعاية البابا في إعادة الديمقراطية وانتهاء الديكتاتورية في تشيلي فيما يلي (Landman, Carvalho 2009,92) :

أولاً : دور الكنيسة الوطنية التشيلية في استعادة المسار الديمقراطي في البلاد :

لقد التزمت الطغمة العسكرية باحترام مكانة الكنيسة في المجتمع التشيلي حتى تحافظ على صورتها باعتبارها منقذ البلاد من الشيوعية الإلحادية وللحيلولة دون تمرد تام للشعب، فقامت الكنيسة الكاثوليكية بدور بارز في استعادة الديمقراطية في تشيلي، حيث أنها عبرت عن استيائها الدائم من انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة من قبل النظام التشيلي، ولم ترحب بالتكاليف الاجتماعية التي أحدثتها السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي قامت بها الحكومة العسكرية خاصة عندما ارتفعت نسبة البطالة ، وزاد تعداد الفقراء في تشيلي؛ إذ لم تكتف الكنيسة بتقديم الدعم للفقراء والمعارضين، بل قدمت نفسها كطرف وسيط لحل الأزمة ، فقد أصاغ الكاردينال فرينسو ميثاق وفاق وطني من أجل تقرير وجهات النظر المختلفة بين المعارضين وعرضها على بينوشيه، كما استطاعت جهود الكنيسة ولأول مرة بإحداث تقارب بين الأحزاب السياسية المختلفة ، ولقد نجحت جهودها في إبراز أهمية النضال السياسي السلمي بعيدا عن العنف ، وأظهرت أهمية المشاركة في استفتاء ١٩٨٨ للتصويت على بقاء نظام بينوشيه أو رحيله ، ولكنها أيضا التزمت بالنمط الحيادي ، حيث أنها لم تقم بدعوة الحزب الشيوعي في الحوار الديمقراطي الذي أقامته، كما أنها لم تتبن موقف علني للتصويت ضد استمرار بينوشيه في استفتاء ١٩٨٨ (Spooner 2011,118).

ثانيا : دور البابا والكنيسة الكاثوليكية :

اتخذت الكنيسة الكاثوليكية موقفا منحازا للشعب التشيلي و حقه في الحرية والاختيار الحر، ثم جاءت زيارة البابا يوحنا بولس الثاني لتشيلي عام ١٩٨٧ لتعيد الأمل مرة أخرى للتشيليين نحو انتقال سلمي إلى الديمقراطية ، فقد كانت رسالته واضحة للتشيليين ؛ حيث أكد على ضرورة العودة إلى الحكم

الديمقراطي واحترام إرادة المواطنين في اختيار من يمثلهم بطريقة ديمقراطية (Negretto 2017,148) وضرورة التحول سلميا وذلك عن طريق التفاوض ونبذ العنف ، وأكد على دور الكنيسة كوسيط في المرحلة الانتقالية وليس كفاعل سياسي، وبعد زيارته لتشيلي بدأ الأساقفة في تشجيع المواطنين في مجتمعاتهم المحلية على التسجيل كناخبين في الاستفتاء المقبل سنة ١٩٨٨، إذ أدركت أحزاب المعارضة أن الاحتجاج لم يعد يجدي نفعا نحو إعادة الجيش إلى الثكنات ، وأيقن الجميع بأن الاستفتاء يمثل الفرصة الوحيدة لاستعادة الديمقراطية فركزوا جميع جهودهم على كسبه (McFaul 2007,26).

٥. دور القيادة السياسية في التحول الديمقراطي :

في الحديث عن دور بينوشيه في الانتقال الديموقراطي في تشيلي ، يثار التساؤل حول مدى أهمية هذا الدور ، فأنصاره يرون أنه هو المحرك والدافع الرئيسي للانتقال إلى المسار الديمقراطي في تشيلي ، مقتنعين بأنه جاء من أجل وقف المد الشيوعي داخل تشيلي، لأنه رغم سيطرته بقوة على الجيش وعلى جميع مفاصل الدولة ، إلا أنه رغب في استعادة الديمقراطية ، وقام بوضع دستور وطني للبلاد سنة ١٩٨٠ ، على الجانب الآخر يرى معارضوه القول المبني على ادعاء رغبة بينوشيه لاستعادة الديمقراطية من تلقاء نفسه حيث أنه استمر في التمسك بالسلطة لمدة سبعة عشر عاما، كما أن ادعاؤه بأنه جاء ليوقف المد الاشتراكي لا يمكن تصديقه ، حيث أنه حل جميع الأحزاب السياسية ولم يقم بحظر الوحدة الشعبية فقط ، كذلك عندما وضع دستور سنة ١٩٨٠ ، فإنه جاء مطابقا لمصالحه الشخصية فقط ،ويمكن القول أن أزمة الركود الاقتصادي في تشيلي في الثمانينات كان لها أثر قوي وضاغط على النظام الديكتاتوري ، حيث تمكنت أحزاب المعارضة المعتدلة والوسطية نحو تشكيل جبهة وطنية ألزمت الديكتاتور بالتمسك بالاستفتاء الدستوري حول بقائه أو رحيله سنة ١٩٨٨ (Partlett 2012,57).

المطلب الثاني : الدوافع الخارجية

تم انقلاب تشيلي في فترة السبعينيات من القرن العشرين ، حيث كانت تعج بكل مظاهر الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين على مشهد الساحة الدولية ، بمباركة الولايات المتحدة التي كانت من قامت بدعمه بقوة ، خوفا من تحول تشيلي إلى المعسكر الاشتراكي المناوئ لها ، بينما اكتفى المعسكر الشرقي بالتنديد والاحتجاج دون تصعيد الأمر(سعيد ٢٠٠٩ ،٥٣).

أما في فترة الثمانينيات فقد تغير المشهد الدولي كثيرا حيث لم تعد ممارسات بينوشيه الإجرامية مقبولة دولياً، وأصبح المجتمع الدولي أشد انتقادا له ولسياساته الدموية ، ثم قام بالضغط عليه من خلال الأمم المتحدة وحتى أقرب حلفاؤه وهي الولايات المتحدة كي يقبل بالتحول الديمقراطي ، لاسيما مع تفكك الاتحاد السوفيتي وانكماش الاشتراكية وانسحابها من المواجهة ضد الرأسمالية العالمية والتي كانت محاربتها هي والحد من انتشارها من أقوى ذرائع لاستمرار نظام بينوشيه العسكري ، كما كان للتغييرات والتطورات التي حدثت على ساحة الجوار الإقليمي السياسية في القارة اللاتينية بتخلصها من النظم

العسكرية الديكتاتورية إلى النمط الديمقراطي وعودة الديمقراطية في تلك البلدان من أهم الدوافع في تسريع عملية التحول الديمقراطي في تشيلي، حيث أنه قد شجع المعارضة في الثبات والسعي بكل قوة لاستعادة الديمقراطية في البلاد . وسوف يتم تفصيل دور كل من هؤلاء الفاعلين الدوليين في دحر الطغمة العسكرية عن حكم تشيلي(Brownlie 1998,21) :

اولا: المتغيرات الدولية وتأثيرها على الموقف الأمريكي لاستعادة الديمقراطية في تشيلي :

إن أبرز ملامح السياسة الأمريكية اتجاه دول أمريكا اللاتينية عموما أثناء مرحلة الحرب الباردة ، وحتى قبل سقوط جدار برلين سنة ١٩٨٩ هو دعم مصالح الأمن القومي الأمريكي، على حساب الأولويات الأخرى، مثل الديمقراطية، أو صورة الولايات المتحدة في المنطقة(جيوفاني ٢٠١٠، ٧) ، وبنهاية الحرب الباردة تبنت الولايات المتحدة سياسات تناسب مرحلة انتهاء الشيوعية، وانتشار العولمة التي تسهل الاتصال والتفاعل بمعدل لم يسبق له مثيل بين الشعوب والثقافات في جميع أركان العالم والدينامية والسرعة اللتان توفرهما في العلاقة بين الولايات المتحدة و دول أمريكا اللاتينية ، ولتأكيد سعيها على تغيير رؤيتها اتجاه المنطقة ، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة اتجاه تشيلي ، و بانتخاب الرئيس جيمي كارتر بدأت العلاقات الأمريكية التشيلية الدخول في مرحلة جديدة إذ قام الرئيس كارتر بالتصديق على تخفيض ائتمانات التصدير وخفض المساعدات المقدمة لتشيلي، كما صوتت إدارته في العديد من المنظمات الدولية لإدانة تشيلي في مجال حقوق الإنسان ، و قام باستقبال زعماء المعارضة حتى اضطر بينوشيه نتيجة للضغوط الأمريكية والمنظمات الدولية أن يحل الجهاز القمعي مديرية الاستخبارات الوطنية DINA ذو السمعة السيئة محليا وإقليميا ودوليا و يقوم باستبداله بالجهاز الوطني للمعلومات CNI (حنفي ٢٠١١، ٨٣) ، كما أصبح مساندة الديكتاتور أمرا محرجا لإدارة الرئيس رونالد ريجان، فأصبحت إدارته بحلول منتصف الثمانينيات أكثر انتقادا لسجلات حقوق الإنسان في تشيلي، وبدأت تحفز الانتقال للديمقراطية مع دعم العناصر المعتدلة والصديقة معها(Saati 2017,98) ، وقد كان انتهاء الحرب الباردة، فرصة للولايات المتحدة لكي تُعدِّل من سياساتها بطرق أدت إلى تعزيز العلاقات بينها وبين تشيلي، لاسيما أنها لم تَعُد مسكونة بالخوف من التوسع الشيوعي، حيث ركزت على قضايا كثيراً ما كانت قد أهملتها أثناء الحرب الباردة، مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي ، وطالبت جنرال تشيلي بإجراء الاستفتاء في وقته وشددت على ضرورة احترام اختيار الشعب بكل حزم قاطعة أمام بينوشيه وحلفاؤه كل الطرق لإفشال نتيجته(هلال ٢٠٠٢ ،٦٩) .

١. البيئة الدولية ودورها في التحول الديمقراطي في تشيلي :

اتسم رد الفعل الدولي للانقلاب العسكري منذ البداية بالسرعة إلا إنه كان سلبياً أيضاً، اقتصر على التنديد ومساعدة المتضررين من الطغمة العسكرية ، لقد شعرت الحكومات والأحزاب الأوربية بعلاقة خاصة مع المعارضة في تشيلي نابعة من اتفاقهم المشترك حول مفهوم الديمقراطية القائمة على مزيج من

الانتخابات النزيهة والعدالة الاجتماعية ومراعاة حقوق الإنسان ، كما ساعدت العديد من الدول الأوربية كفرنسا وإيطاليا الحركة السياسية للمعارضين فأنشئوا مجلات خاصة بهم حصلت على قراء عالميين ، فضلا عن إقامة مناقشات وتحليلات سياسية مستنيرة ساعدتهم في توضيح مشكلتهم وفضح ممارسات النظام العسكري أمام الرأي العام العالمي (ربيع ٢٠٠٢، ٣٨) .

على الصعيد الدولي فقد اتخذت القوى الأوربية مجموعة من القرارات المناهضة لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام الشيلي لاسيما مع استمراره في احتجاز السياسيين، لكن في الواقع اتسمت سياسات هذه الديمقراطيات بالتناقض إلى حد كبير ، حيث كانت دائما تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان في المحافل الدولية ، كما دعمت من خلال قنوات مختلفة ، المجتمع المدني التشيلي المعرض لسياسات بينوشيه، إلا أنها في نفس الوقت استمرت في تقديم مبيعات الأسلحة لتشيلي. كما تأثرت السياسة الخارجية للدول الأوربية في تعاملها مع النظام الديكتاتوري بأيديولوجية الأحزاب الحاكمة إلى حد كبير، أى أنها اتخذت نمط أحزابها الحاكمة في التعاطي مع نظام بينوشيه ؛ إذ اتخذت الحكومات الاشتراكية واليسارية الحاكمة في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا موقفا أشد صرامة مما أبدته حكومات الأحزاب المحافظة اتجاه بينوشية كما هو الحال في بريطانيا آنذاك (شوارتز ٢٠١٣، ١٣) .

٢. دور الأمم المتحدة في استعادة الديمقراطية في تشيلي:

كان للأمم المتحدة دور بارز في فضح الممارسات البطشية للنظام العسكري الديكتاتوري في تشيلي ، حيث أنشأت لجنة حقوق الإنسان الخاصة بها ، وتشكل فريق عمل مخصص سنة ١٩٧٥، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تشيلي ، كما تميزت هذه الفترة حتى سنة ١٩٨٩ بإدانة الجمعية العامة للأمم المتحدة لسجل تشيلي في مجال حقوق الإنسان ، وفضحت ممارسات النظام الديكتاتوري على المستوى الدولي، ومارست ضغطا قويا لوقف انتهاكاته (درويش ٢٠١٨ ، ٩) .

ثانيا: البيئة الإقليمية :

كانت البيئة الإقليمية المجاورة لتشيلي مواتية ومحفزة ودافعة نحو الديمقراطية في تلك الفترة ، حيث شهدت منتصف الثمانينيات تحولات جذرية في المناخ السياسي في أمريكا اللاتينية من الحكم الاستبدادي في بيرو وبوليفيا والأرجنتين والبرازيل وأوروغواي ، تاركة النظام العسكري في تشيلي باعتباره النظام العسكري الوحيد المتبقي في أمريكا الجنوبية في عزلة دولية ، مما ساهم أيضا بتأثير قوي لدى التشيليين نحو التمسك بالمسار الديمقراطي أسوة بإخوتهم اللاتين الجنوبيين ؛ إذ أدى المد الواضح للتحول الديمقراطي إلى تحول السلطة السياسية من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، لقد تحولت جميع البلدان في القارة الأمريكية اللاتينية تقريبًا إلى الديمقراطية ما عدا دولة تشيلي والتي كانت تحت قيادة الجنرال أوغستو بينوشيه (حنفي ٢٠١١،٣٩).

هنا أصبح استفتاء ١٩٨٨ الفرصة الأخيرة للمجتمع الدولي للتأثير بشكل مباشر لعودة الديمقراطية لتشيلي ، حيث قامت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والعديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، بتعئبة مجموعة من المراقبين لمراقبة التصويت في الاستفتاء ، لقد قام المجتمع الدولي في السنوات الخمس السابقة للاستفتاء بتهيئة جو مناسب لتبني الديمقراطية الليبرالية من خلال الدعم المالي للمعارضين السياسيين لا سيما الدول الأوربية وخصوصا فرنسا وإيطاليا، وتيسير الخطاب الفكري ، وإيواء المنفيين والتحدث علنا لصالح حقوق الإنسان، وتذليل الخلافات بين المعارضة السياسية (سليم ٢٠٠٨ ،١٣٤) .

الخاتمـة :

أثبتت الدراسة صحة فرضيتها حول تعاظم الدوافع الداخلية في تشيلي للإسراع بعملية الدمقرطة فيها مقارنة بالدوافع كالبيئة الدولية والإقليمية ، كما وضحت الدراسة بأن من أهم أسباب نجاح الشعب التشيلي في استعادة مساره الديمقراطي هو تجاوز أطياف المعارضة المتباينة خلافاتها واختلافاتها الأيديولوجية ومن ثم تكوينها لمعارضة منظمة وفعالة استطاعت استقطاب الجماهير من خلفها ، لاسيما بعد الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي حدثت في ثمانينيات القرن الماضي ، بالإضافة إلى بروز جماعات المجتمع المدني المطالبة بقوة لعودة البلاد إلى مسارها الديمقراطي والتي قد تأثرت بشدة من موجة الديمقراطيات التي عمت دول أمريكا اللاتينية حيث لم يعد في القارة ديكتاتوريات سوى النظام التشيلي، كما كانت لأجواء العولمة وما صاحبها من دعوات لتبني الخيار الديمقراطي وحقوق الإنسان صدى كبير لدى الشعب التشيلي بضرورة التحول إلى الديمقراطية ، لا سيما مع تراجع شرعية نظام بينوشيه بسبب سجله الحافل بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، والذي أبدى تعنتاً واضحا نحو قبول الخيار المدني الديمقراطي بأي شكل كان أثناء سنوات حكمه ،لكن مع التغيرات الدولية والإقليمية والأزمات الاقتصادية والبطالة وازدياد معدلات الفقر وقوة المعارضة الموحدة قد أجبرت النظام بإجراء المفاوضات والتي أفضت إلى إجراء استفتاء لحكم بينوشيه بالاستمرار أو لا، فحشدت المعارضة الشعب واستفادت من هذه الفرصة، وقد أدى لتحول سلس وفعال في تشيلي، فقد تميزت تشيلي بمسار ديمقراطي في إطار مؤسسي، دون حدوث أي انتكاسة وتراجع عن المسار الديمقراطي ، كما حدث عند كثير من التجارب في دول العالم.

لقد أثبتت الدراسة أن المعارضة التشيلية قد نجحت في إعادة البلاد إلى مسارها الديمقراطي عبر الإصلاحات الدستورية المتدرجة من خلال دستور ١٩٨٠ والذي قامت بتعديله في ٢٠٠٥، ليتماشى مع النهج الديمقراطي، كما أنها حافظت على النظام الاقتصادي الناجح الذي أسسه نظام بينوشيه، ولكن خففت من حدته على الطبقات الفقيرة، فزادت من وتيرة نجاحه، ولكي تطوي البلاد هذه الصفحة المظلمة وتبدأ صفحة جديدة خالية من الظلم ، كان عليها رفع الظلم ورد الحقوق وجبر الضحايا بواسطة لجنة مختصة قامت بتعويضهم بصورة مجزية ، فساهم ذلك في تحقيق القبول والرضى من قبل مكونات المجتمع التشيلي، لتبدأ مرحلة التحول إلى الديمقراطية والتعددية بصورة سليمة.

المصادر باللغة العربية :

١. إبراهيم، حسين توفيق. ٢٠١٣. الانتقال الديمقراطي : إطار نظري. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

٢. أبو عمرة ، رنا، ٢٠١٤. تحديات ترسيخ الديمقراطية في تشيلي. مجلة الديمقراطية. العدد ١٣٧ .

٣. أحمد مالكي و آخرون. ٢٠٠٩. لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب: دراسات مقارنة لدول عربية مع دول أخرى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط١.

٤. أنجل ، آلان و ريج ، كرستوبال.٢٠٠٦. التغيير أم الاستمرارية ؟ الانتخابات التشيلية ٢٠٠٥_٢٠٠٦. وتمت زيارة الموقع في ٢٠٢٤/١/١٢ على موقع : www.jstor.org

٥. البوشي، شريف. ٢٠١٩ . الانتقال الديمقراطي " العوامل والمراحل والأشكال. القاهرة . المعهد المصري للدراسات.

٦. تيللي ، تشارلز. ٢٠١٠. الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ. مراجعة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط ١ .

٧. تيوريل ، إيان . ٢٠١٩ . محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (١٩٧٢-٢٠٠٦). ط١. ترجمة خليل الحاج صالح ومراجعة عمرسليم التل. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة.

٨. جيوفاني، كارلوس.٢٠١٠. تشيلي تسير على الدرب. تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٢ على هذا الرابط: http://www.project-syndicate.org/commentary/chile-stays-the-course/arabic

٩. حنفي، عبد العظيم محمود. ٢٠١١. استراتيجيات الانتقال الديمقراطي . الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

١٠. الخلايلة، هشام سلمان حمد .٢٠١٢. أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٩-٢٠١٢). كلية الآداب والعلوم. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

١١. خير الدين ، عبد اللطيف محمد.٢٠٠٥. اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان.القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٢. درويش ، عادل . ٢٠١٨. حكم الشعب للشعب. جريدة الشرق الأوسط . العدد ١٤٦٢١ .

١٣. دلة، شام . ٢٠١٤. من دولة القانون إلى الحكم الرشيد. دمشق. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون. مجلد٣٠.عدد٢.

١٤. ربيع ، حامد . ٢٠٠٢. نظرية السياسة الخارجية . جامعة القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة .

١٥. سعيد، محمد السيد. ٢٠٠٩. المشروعية الثقافية لحقوق الإنسان. رواق عربي.العدد السادس. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
١٦. سليم، محمد السيد . ٢٠٠٨. تطور السياسة الدولية في القرنيين 19 و 20 . القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع. ط٣ .
١٧. شعبو، راتب. ٢٠٢٣. النضال المدني ونزعة التسيس. مجلة رواق ميسلون للدراسات السياسية والثقافية. العددان ١٠ و ١١. بيروت: مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر.
١٨. شوارتز، هرمان. ٢٠١٢. من الأنظمة الشمولية إلى حكم الدستور. سلسلة أوراق ديمقراطية. بغداد: مركز العراق للمطبوعات .
١٩. العاتي ، رجب عمر.٢٠١٩. التحول الديمقراطي(دراسة في الآليات والتحديات) . مجلة العلوم الإنسانية . كلية الآداب الخمس. جامعة المرقب. ليبيا. العدد١٨.
٢٠. فاراس ، أوغستو . ٢٩٢١. مسيرة تشيلي نحو دستور جديد : دروس لليبيا ؟ سان دومينو(ايطاليا). الناشر: معهد الجامعة الأوربية EUI.
٢١. فتحي، عبد الله، شادية. ٢٠٠٥. الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
٢٢. قسوم ، سليم. ٢٠١٨. الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية . دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية أبو ظبي . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٢٣. الكيالي، عبد الوهاب. ١٩٨٥،الموسوعة السياسية.ج١. بيروت: المؤسسة العربية للديات والنشر .
٢٤. كيدزيا، دزيدك. ٢٠١٤. منشورات مركز العقد الاجتماعي. الدليل الإرشادي عن حقوق الإنسان ووضع الدستور. القاهرة .
٢٥. الكيلاني، الصديق خليفة. ٢٠١٧. الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية المحلية في دول المغرب العربي،مجلة كلية الآداب ،كلية الاقتصاد. جامعة الزاوية. العدد الرابع والعشرون.ليبيا.
٢٦. لوثر، ديفيد.٢٠١١. الدمقرطة: التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم . ترجمة مالك أبوشهيوة وحمود خلف. طرابلس. المؤسسة العامة للصحافة .
٢٧. محمد ، حمدان رمضان و حسين، محمد سعيد.٢٠٠٧. معوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر : دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي. مجلة آداب الرافدين. كلية الآداب،جامعة الموصل . العدد ٤٧ (عدد خاص بمؤتمر كلية الآداب العلمي الرابع) .العراق.
٢٨. مرتضي، عبد المنعم. ١٩٩٢. أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية. السياسة الدولية. العدد١٠٧.

٢٩. منجيد، حسن . ٢٠١٠. الولايات المتحدة و سباق التسلح في أمريكا الجنوبية. مجلة السياسة الدولية. كانون الثاني . العدد١٧٩.
٣٠. منجيد، محسن.٢٠١٠. الولايات المتحدة وسباق التسلح في أمريكا الجنوبية. السياسة الدولية. العدد ١٧٩.
٣١. هاغوبيان، ف .وماينوارينج، س .٢٠٠٥. الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية :التقدم والنكسات . كامبريدج : مطبعة جامعة كامبريدج.
٣٢. هلال، رضا محمد . ٢٠٠٢. السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية . القاهرة . مجلة السياسة الدولية. العدد ١٥٠.
٣٣. ياسين ، عمار حميد و مهدي، عبير سهام . ٢٠١٤. العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية. مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد. العدد ٥٨. العراق.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abu Amra, Rana. 2014. Challenges of Establishing Democracy in Chile. Journal of Democracy. Issue 137.
2. Ahmed Maleki et al. 2009. Why Others Moved to Democracy and the Arabs Lagged Behind: Comparative Studies of Arab Countries with Other Countries. Beirut: Center for Arab Unity Studies. 1st ed.
3. Al-Ati, Rajab Omar. 2019. Democratic Transition (A Study of Mechanisms and Challenges). Journal of Humanities. Faculty of Arts, Al-Marqab University. Libya. Issue 18.
4. Al-Boushi, Sharif. 2019. Democratic Transition "Factors, Stages and Forms. Cairo. Egyptian Institute for Studies.
5. Al-Kayali, Abdul Wahab. 1985. Political Encyclopedia. Vol. 1. Beirut: Arab Institution for Deyat and Publishing.
6. Al-Khalayleh, Hisham Salman Hamad .2012. The Impact of Political Reform on the Process of Political Participation in the Hashemite Kingdom of Jordan (1999-2012). Faculty of Arts and Sciences. Middle East University, Jordan.
7. Al-Kilani, Al-Siddiq Khalifa. 2017. Political reform and its impact on local development in the Maghreb countries, Journal of the Faculty of Arts, Faculty of Economics. University of Zawiya. Issue 24. Libya.
8. Angel, Alan and Reig, Cristobal. 2006. Change or Continuity? The Chilean Elections 2005_2006. The site was visited on 12/1/2024 at: www.jstor.org
9. Barros, R. 2002.Constitutionalism and Dictatorship: Pinochet, the Junta and the 1980 Constitution.Cambridge studies in the theory of democracy. New York: Cambridge University Press,

10. Bremmer, Ian. 2006.*The J Curve: A New Way to Understand Why Nations Rise and Fall*. New York: Simon & Schuster.
11. Brownlie, Ian . 1998.Principles of Public International Law. Oxford: Oxford University Press.
12. Brysk, A. and Shafir, G.(eds) . 2007.National Insecurity and Human Rights: Democracies.Debate Counterterrorism.Berkeley: University of California Press.
13. Constable, Pamela and Valenzuela, Arturo. 1991.A Nation of Enemies: Chile Under Pinochet.New York: Norton .
14. Crescenzi, M. J. C. 1999 .“Violence and uncertainty in transitions.” *Journal of Conflict Resolution*, *43* (2).
15. Dallah, Sham. 2014. From the Rule of Law to Good Governance. Damascus. Damascus University Journal of Economics and Law. Volume 30. Issue 2.
16. Darwish, Adel. 2018. The Rule of the People for the People. Asharq Al-Awsat Newspaper. Issue 14621.
17. Deegan, Heather . 1994.*The Middle East and Problems of Democracy*. Colorado:Lynne Rienner.
18. Doorenspleet, Renske. 2000.Reassessing the three waves of democratization. *World Politics*, *52* (3).
19. Fathi, Abdullah, Shadia. 2005. Contemporary Trends in the Study of Democratic Theory. Amman: Scientific Center for Political Studies.
20. Fish, M, Steven. 2011.*Are Muslims distinctive? A look at the evidence*. Oxford: Oxford University Press. USA.
21. Giovanni, Carlos. 2010. Chile Stays on the Course. The site was visited on 1/22/2024 at this link: http://www.project-syndicate.org/commentary/chile-stays-the-course/arabic
22. González, F. 2020. Collective action in networks: Evidence from the Chilean student movement. *Journal of Public Economics*.
23. Hagopian, F. and Mainwaring, S. 2005. The Third Wave of Democratization in Latin America: Progress and Setbacks. Cambridge: Cambridge University Press.
24. Hanafi, Abdel-Azim Mahmoud. 2011. Strategies for Democratic Transition. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.
25. Hilal, Reda Mohammed. 2002. US Policy Towards Latin America. Cairo. International Politics Journal. Issue 150.
26. Ibrahim, Hussein Tawfiq. 2013. Democratic Transition: A Theoretical Framework. Doha: Al Jazeera Center for Studies.
27. Jesper ,Tvevad . 2019.Chile: the government struggles to implement its reform programme , European Parliament Study, policy Department for External Relations ,Directorate General for External Policies of the Union .

28. Johnston, H.2012. State violence and oppositional protest in high-capacity authoritarian regimes. *International Journal of Conflict and Violence, 6.* (1).
29. Kedzia, Dzidek. 2014. Publications of the Social Contract Center. The Guide to Human Rights and Constitutional Drafting. Cairo.
30. Khair El-Din, Abdel Latif Mohamed. 2005. European Commission on Human Rights. Cairo: Egyptian General Book Authority.
31. Landman, Todd and Carvalho, Edzia . 2009.Measuring Human Rights. London: Routledge.
32. Lewis, Paul.2005. Democratization in Eastern Europe. In Potter, David (Ed.), *Democratization*. Cambridge: Polity.
33. Luther, David. 2011. Democratization: Political transformations towards democracy in the world. Translated by Malik Abu Shahwa and Hamoud Khalaf. Tripoli. General Press Organization.
34. Lynn,Jones.٢٠١٤ .Why the United States should spread democracy. International Security. Retrieved from http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/2830, 29.3.2024
35. Manjid, Hassan. 2010. The United States and the arms race in South America. International Politics Magazine. January. Issue 179.
36. Manjid, Mohsen. 2010. The United States and the Arms Race in South America. International Politics. Issue 179.
37. McFaul, M., Magen, A. Stoner, K. 2007 .Evaluating international influences on democratic transitions: Concept paper. Center on democracy, development and the role of law.Freeman Spogli Institute for International Studies. Stanford.
38. Muhammad, Hamdan Ramadan and Hussein, Muhammad Saeed. 2007. Obstacles to political modernization in contemporary Iraqi society: an analytical study in political sociology. Journal of Rafidain Arts. Faculty of Arts, University of Mosul. Issue 47 (Special issue for the Fourth Scientific Conference of the Faculty of Arts). Iraq.
39. Murtada, Abdul-Moneim. 1992. Latin America between the winds of democracy and economic challenges. International Politics. Issue 107.
40. Negretto. GL . 2017.Constitution making in comparative perspective. In: Thompson WR (ed) Oxford .Oxford University Press. Oxford .
41. Negretto.GL. 2021.Deeping Democracy ? Promises and Challenges of Chiles road to a New Constitution,Hague Journal on the Rule of Law,T.M.C.AsserPress.
42. O'Donnell, G. A., Schmitter, P. 1986.*Transitions from authoritarian rule: Prospects for democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
43. Oxhorn. Philip. 1995 .*Organizing Civil Society: The Popular Sectors and the Struggle for Democracy in Chile* (University Park, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press.

44. Partlett W. 2012.The dangers of popular constitution-making. Brooklyn J Int Law 38.
45. Qasoum, Salim. 2018. New Trends in Security Studies. A Study in the Development of the Concept of Security in International Relations Abu Dhabi. Emirates Center for Strategic Studies and Research.
46. Rabie, Hamed. 2002. Foreign Policy Theory. Cairo University, Cairo Modern Library.
47. Reiff, David .1999. 'The Precarious Triumph of Human Rights,' New York Times, 8 ,8؛visited site at 22,2,2024: www.nytimes.com/1999/08/08/magazine
48. Roht-Arriaza, Noami. 2005.The Pinochet Effect: Transnational Justice in the Age of Human Rights. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
49. Saati A. 2017.Constitution-building bodies and the sequencing of public participation: a comparison of seven empirical cases. J Polit Law10 .
50. Saeed, Mohamed El-Sayed. 2009. The Cultural Legitimacy of Human Rights. Arab Rowaq. Issue 6. Cairo Center for Human Rights Studies.
51. Salim, Mohamed El-Sayed. 2008. The Development of International Politics in the 19th and 20th Centuries. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution. 3rd ed.
52. Schwartz, Herman. 2012. From Totalitarian Regimes to Constitutional Rule. Democratic Papers Series. Baghdad: Iraq Center for Publications.
53. Shabo, Rateb. 2023. Civil Struggle and the Tendency to Politicize. Riwaq Maysaloun Journal for Political and Cultural Studies. Issues 10 and 11. Beirut: Maysaloun Foundation for Culture, Translation and Publishing.
54. Spooner, Mary Helen .2011.The General's Slow Retreat: Chile After Pinochet. Berkeley:University of California Press .
55. Teorell, Ian. 2019. Determinants of Democratic Transition: Explaining the Change of Government Systems in the World (1972-2006). 1st ed. Translated by Khalil Al-Haj Saleh and reviewed by Omar Salim Al-Tal. Doha: Arab Center for Research and Study.
56. Tilly, Charles. 2010. Democracy, translated by Muhammad Fadel Tabbakh. Reviewed by Haidar Haj Ismail. Beirut: Center for Arab Unity Studies. 1st ed.
57. Varas, Augusto. 2921. Chile's Journey Towards a New Constitution: Lessons for Libya? San Domino (Italy). Publisher: European University Institute EUI.
58. Yassin, Ammar Hamid and Mahdi, Abeer Siham. 2014. Internal and External Factors of Political Change in the Arab Region. Center for International Studies. University of Baghdad. Issue 58. Iraq.